الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

13 **شعبان** 1438 –9 **مايو** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

بنات الوطن شريكات في البناء والتنمية.. والجهات الخدمية مطالبة بتطوير إجراءات وأنظمة ˙عفا عليها الزمن«

المرأة تتجاوز زمن ˙روحي جيبي ولي أمرك!..«

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592521

تحقيق - نورة العطوي

جاء الأمر السامي بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها - ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب - تأكيدا على عزم الدولة في المضي قدماً بخطوات جادة عنوانها التمكين والإنصاف بأن تتولى المرأة شؤونها الشخصية بنفسها، بدءاً بتمكينها من حقوقها في التعليم والعمل والعلاج واستخراجها لجميع وثائقها الرسمية دون حاجتها لتوقيع أو موافقة ولي أمرها.

وشدد الأمر السامي على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء، أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر.

أهلية كاملة

بداية أكدت د. سهيلة زين العابدين – عضو بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان –أن خادم الحرمين حفظه الله أراد بهذا الأمر السامِ أن يعطي للمرأة كامل اهليتها التي جاءت بها الشريعة الاسلامية فيما أبدت أسفها لمتابعتها بعض القراءات الخاطئة للأمر السامي إذ تم اخراجه من معناه واهدافه من خلال الاصرار على وجود بعض الاستثناءات رغم ما يتصف به الأمر السامي من مرونة وشمولية، متسائلة من أين جاء البعض بهذه الاستثناءات وما قيمة الأمر إذا لم يكن يتضمن إسقاط ولاية الرجل عن المرأة التي فرضها المخلوق ولم يفرضها الخالق جل شأنه؟ مؤكدة بأنه من الأهمية إن تكون قراءتنا بالفهم الصحيح للإسلام، وبعدم اجتثاث النصوص من سياقها ودلالاتها وتنقية فهمها من الموروثات الثقافية والفكرية.

وعن قراءتها للأمر السامي قالت: هناك دلالة صريحة على ما جاء في الشريعة الاسلامية بعدم فرض الولاية على المرأة الراشدة والبالغة ومن المعلوم أن الشرع لم يفرض ولاية الرجل على المرأة البالغة الرشيدة، فالولاية على القاصر والمعتوه والمجنون، والمرأة كاملة الأهلية مثلها مثل الرجل في القصاص والحدود والتعزيرات ولم يسقط عنها حد أو تعزير لأنوثتها، مبينة بأنه جاء في الامر السامي «مالم يكن هناك سند نظامي طبقا لإحكام الشريعة الاسلامية» ما يعني أن السند النظامي لابد أن يكون متوافقا مع الشريعة الاسلامية ومن هنا نطالب كافة الجهات الحكومية مراجعة هذه الأنظمة بحيث أنه اذا كانت مخالفة لسند شرعي يساندها تلغى وهذا هو تعديل جميع الانظمة والقوانين التي لا تتفق مع الشريعة الاسلامية مع الفهم الصحيح للآيات القرآنية واستبعاد الاحاديث الموضوعة والضعيفة.

وقالت لا يوجد حاليا في انظمتنا شروط تتطلب موافقة ولي الأمر عند اجراء عمليات جراحية وقد سبق وان أجريت شخصيا عمليات جراحية خطيرة لم يطلب مني توقيع ولي الامر كذلك عند الاجراءات البنكية أو في النظام القضائي وعقود البيع والشراء لم يطلب أو يشترط موافقة ولي الأمر وهذه الأنظمة موجودة حاليا وتتمتع بها كثير من السيدات ومن هنا لا يمكن القول بأن الأمر السامي يوجه بتعديل انظمة هي حتما موجوده وأنما يوجه بتعديل أنظمة غير موجودة.

انتهاء عصر الاجتهاد الشخصي

فيما ترى د. هتون الفاسي - أستاذة مشاركة في تاريخ المرأة وكاتبة - أنه أمر استثنائي يدشن لحقبة جديدة من التعاطي مع قضايا المرأة السعودية. حقبة جديدة تتصف بالحزم والعزم لتخليص السعودية من جذور السمعة التي ترافقها خارجياً وداخلياً بأن حقوق النساء فيها لا تُرام.
وقالت إن هذا الأمر السامي ينقلنا إلى مسار الحقوق والقانون وانتهاء عصر الاجتهاد الشخصي .
وأضافت أرى أن القرار يعني أن وصول المملكة إلى موقع عضوية لجنة حقوق المرأة المعنية بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بين عامي 2018 و2022 بالأمم المتحدة، كان عن جدارة تأخذها المملكة بجدية لمراجعة ملف المرأة في السعودية للانتهاء من التباساته التي دوماً ما تُحرج السعودية في الخارج، وأيضا أنا سعيدة بأن المملكة تأمر أخيراً بنشر ثقافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة وتوضيح تحفظاتها التي لا تتعارض مع أهداف الاتفاقيات، وتوضيح ما التزمت به المملكة، وسعيدة أيضاً بأن هذا الأمر منضبط بجدول زمني مما يعني أنه لن يُترك على عواهنه لكني بالمقابل، اؤكد انه لا يعُقل أن تبقى المرأة رهينة التفسيرات والاجتهادات البشرية التي يمكن أن تضيق عليها، في حين ينبغي أن نكون قد وصلنا إلى مرحلة يتساوى فيها جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، كما أرى أن الأمر فيما يتعلق بالمواصلات يحتاج لحل أكثر حسماً مما تقدم، وألا يقتصر على خدمات وزارة العمل بتوفير المواصلات، كما يتبقى ضرورة رفع التقييد على سفر المرأة البالغة العاقلة الراشدة، فالشق كبير والإصلاح في هذا الشأن لا يكفيه مجرد السماح بتجديد الجواز، بل يجب أن يمتد إلى أن يُقضى فيه بما يقضى فيه للرجل البالغ العاقل الراشد، كما إننا لا يمكن أن نتقدم خطوة بعد من دون أن ننهي أزمة تحديد سن رشد المرأة البالغة العاقلة الراشدة ببلوغها سن الثامنة عشرة وضرورة أن تضاف هذه المادة الخاصة في النظام الأساسي وقوانين الدولة.
نشر الوعي
من جهتها ترى د. سامية العمودي – مؤسس ورئيس أول وحدة للتمكين الصحي والحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز – أن الأمر السامي فتح ملف ولاية الأمر على المرأة وهذا انجاز وكسر لتابوت الاقتراب من هذا الملف، كما جاء الأمر السامي تأكيدا على عدم المطالبة بموافقة ولي الأمر على القضايا التي كانت متروكة لاجتهادات الأفراد والجامعات والشركات ومنها حق تأجير السكن للمرأة واستقلاليتها، ونجد أن عبارة «ما لم يكن هناك سند نظامي « وتعني بأنه سيتم الرفع بها خلال ثلاثة أشهر وبما يؤكد أنها قابلة للدراسة وهناك توجه لتعديلها، وفيما يتعلق بتوجيه هيئة حقوق الإنسان بنشر الوعي بحقوق المرأة فأنه يعد اعتراف بالحقوق وأهميتها كما أن توجيه الهيئة بنشر الوعي بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية السيداو يعد ايضا يعني اعتراف ببنودها المهمة مثل الحق في حرية التنقل.
وذكرت أن التوجيه جاء لتعزيز الاجتهادات لبعض الاطباء والطبيبات وبعض المستشفيات لتمكين المرأة من حقوقها الصحية مثل حق التوقيع على العمليات وعدم وجود شرط موافقة ولي الأمر في النظام ومن هنا كانت مبادرتنا في انشاء أول وحدة لتمكين المرأة من حقوقها الصحية، فيما ترى أن هذا القرار السامي سيتلوه في خلال أشهر الكثير من استعادة حقوق المرأة المسلمة.
أهداف الرؤية
وقالت فاطمه القحطاني – كاتبة إعلامية -ان القرار التاريخي مؤشر لأنظمة جديدة وفعاله للمرأة السعودية، مضيفة انه ليس غريبا أو جديدا انما هو مستمد من الشريعة الإسلامية التي تأمر بتكريم المرأة واحترام كيانها والعناية بها وبأولادها، فالمرأة مثلها مثل الرجل في الحقوق والواجبات، إلا اننا في زمن طغت فيه العادات والتقاليد على أمور الشرع فطغت بعض الفرضيات الخاطئة بحق المرأة ويمارس عليها التسلط والتقهقر وهضم الحقوق، مؤكدة على أن الدولة أكرمت المرأة بما يكفل حقوقها، ولها الحق بممارستها فهي شريك في التنمية والبناء وهذا يأتي امتدادا لحرص المملكة على تعزيز دور المرأة في المجتمع خاصة في ظل المرحلة الحالية، وأهمية مشاركتها في رؤية 2030، إذ إن من أهداف الرؤية رفع ومساهمة مشاركة المرأة بما لا يقل عن 35% خلال المرحلة المقبلة سواء في القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها ولدينا سيدات مجتمع ناجحات وعالمات وسيدات اعمال وقد بلغت الاستثمارات والأرصدة 60 بليون ريال تتركز في المصارف والشركات والعقارات.
نقله نوعية
فيما ذكرت بيان زهران – محامية - أن صدور الأمر السامي يمثل نقله نوعية حيال حماية وإنفاذ حقوق المرأة كما أن له عدة محاور مهمة لتمكين النساء ومراجعة السياسات التنظيمية وفرض تحقيق المصلحة على الصعيد الدولي والوطني.
وقالت: يتضح مدى حرص القيادة الرشيدة على رفع أي ضرر وتعسف تعاني منه المرأة في كافة جوانب حياتها الأسرية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية سواء من خلال انتفاعها بالخدمات أو إنهاء الإجراءات المقدمة لها من خلال المواقع الرسمية للجهات الحكومية المختلفة
موضحة بأن الأمر السامي الحكيم جاء مشتملا على عدة بنود من أولها عدم اعتبار أي قيد إلا ما كان له مستند نظامي، وثانياً التأكيد على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها بالتعامل

مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر السامي ومعنى ذلك أن أي إجراء خاص بالمرأة يتطلب موافقة الولي دون سند صحيح يعتبر لاغياً بقوة الأمر السامي الكريم وهو أعلى سلطة تشريعية لا يجوز لمصدر نظامي أدنى منه معارضته بل وألزم الأمر جميع الجهات إيضاح المستند ومصدره.

وأضافت أن الأمر الآخر متعلق برفع تلك المستندات النظامية التي تتطلب وجود أي موافقة ولي أمر للمرأة لتمحيصها ومراجعتها وبالتالي فإن القواعد النظامية المتعلقة بتلك الحقوق ستكون خاضعة للمناقشة والتعديل لتصبح أكثر وضوحاً وشفافيةً بموجب أساس ومستند شرعي ونظامي معلن وواضح ويسهل الوصول والاطلاع عليه وفق منظومة قانونية منسجمة مع المبادئ التي ارستها الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والمواثيق الدولية وصادقت المملكة عليها بما لا يتعارض مع أحكام الشرع الحنيف.

دعم وتحفيز

من جهتها اوضحت د. نوف الغامدي - مستشارة تنمية اقتصادية وإقليمية - ان القرار يدعم مسيرة المرأة السعودية ويعزز من نجاحاتها على جميع المستويات، ويكمل سلسلة الدعم التي تتبناها الدولة وبالفعل فقد تم تطبيق هذه القرارات منذ شهور عدة من خلال القنوات المختلفة التي تتعاطى معها المرأة السعودية ومن خلال التعاملات الإلكترونية وتعاملاتها مثل إصدار السجلات الالكترونية وبطاقة الأحوال والبنوك والمستشفيات والفنادق وغيرها ونتمنى ان يتم تعميم هذه القرارات على جميع الدوائر الحكومية والغاء إذن السفر وغيرها من القوانين التي تؤخر تقدم المرأة.

واعتبرت الغامدي أن القرار اعلان لجميع أطياف المجتمع بأن المرأة تتقدم ولن تعيقها الأصوات السلبية، فالمرأة السعودية بصماتها كبيرة على جميع المستويات وتستحق التكريم والدعم والتشجيع من وطنها وخادم الحرمين – حفظة الله - بهذه القرارات يؤكد ان القيادة تقف خلف سيدات المجتمع وتحترم إنجازاتهن.

إزالة العوائق النظامية

فيما أشارت د. حنان القحطاني – مبتعثة بكندا – أن القرار يعتبر من اهم القرارات بالنسبة لها مشيرة إلى أن دلالته تأتي بالتأكيد على حرص الحكومة الرشيدة بتوفير كافة الخدمات وتسهيلها لكافة أفراد المتجمع كما يتناسب مع كل فئة.

وقالت فيما يتعلق بالتمكين الصحي يأتي هذا القرار من اهم التسهيلات سواء في الحالات الطارئة او العادية لما قد واجهنا من حالات تأخر فيها تقديم ما يلزم في انتظار موافقة ولي الامر والتي في بعض الأحيان لا نحصل عليها في الوقت المناسب مما يترتب عليه تأثر الحالة على الصحية للمواطنة.

وقالت عالية ال فريد – كاتبة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المنطقة الشرقية - بأن المرأة السعودية بإنجازاتها اليوم وما وصلت اليه وحققته جديرة أن تبذل من أجلها الجهود التي تتناسب مع كرامتها ومكانتها الطبيعية في الحياة وفي صناعة التنمية، فيما اعتبرت اتاحة الخدمات لها دون »شرط الولي» قرارا صائب وحكيم وشجاع، وأسعدنا كثيرا وخفف علينا الكثير من المعاناة وسيزيح عن كاهل المرأة الكثير من العوائق النظامية التي طالما اعاقت مسيرتها وممارسة دورها الحيوي.

مضيفة: لاشك أن القرار تاريخي يأخذ أهمية كبيرةً في عصر التحول والتطور الذي يمر به المجتمع والذي تسعى فيه المملكة لأن تكون في موقع الصدارة أكثر من أي وقت مضى لافتة إلى أن حقوق الإنسان بشكل عام تتبلور وتتطور وتنمو وتتغير مع حياة الانسان بشكل مستمر بناء على اتساع نشاطاته وتنوعها، وكاستجابة لتأثيرات متنوعة ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تواكب الزمن مما يجعل الحاجة ملحة الى التجديد والتغيير والتطوير في القوانين والتشريعات والأنظمة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية في تلبية احتياجات المواطن اولا ومع أهداف ورؤى وتطلعات المملكة في التنمية والاقتصاد .

الأنظمة وتمكين المرأة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592368

هيا عبدالعزيز المنيع

الأمر السامي الكريم رقم (33322) الذي صدر الأسبوع الماضي والمرتكز على مساواة المرأة بأخيها الرجل في الحصول على الخدمات المقدمة من الأجهزة الحكومية، مع تأكيد الأمر على ألا يكون هناك مستند نظامي يمنع، وأيضا التأكيد على الأجهزة الحكومية لمراجعة أنظمتها والرفع لمجلس الوزراء بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر، مع توجيه هيئة حقوق الإنسان بنشر الثقافة الحقوقية والتوعية بالاتفاقيات التي وقعت عليها المملكة والبنود التي تحفظت عليها، ثلاث نقاط مهمة وتستحق الوقفة أمامها.

الأمر السامي يكشف بوضوح الإرادة الملكية في تغيير وضع المرأة مع الأنظمة بما يتفق مع استحقاقاتها باعتبارها مواطنة وشريكا في المشروع التنموي، وأنه حان وقت المراجعة والتطوير دون إخلال بثوابت الدين.

واقع المرأة السعودية وإلى سبع سنوات مضت تقريبا كان محاطا بسياج المنع دون مرتكز شرعي في بعضها، بل كانت رؤى أفراد مرتكزة على العرف، إلى أن بدأ الملك عبدالله رحمه الله بتفكيك تلك القيود فكان عملها في القطاع الخاص يتوسع حيث باتت المرأة جزءا من الفضاء العام خارج أسوار المدرسة والمؤسسة الاجتماعية ثم دخولها الشورى والانتخابات البلدية ليأتي الملك سلمان حفظه الله بنقلة أخرى لتفكيك تلك القيود على المستوى العملي بتعيينها في مراكز وظيفية عليا كما نصت على ذلك الرؤية السعودية 2030، والآن وبالأمر السامي بإعادة النظر في الاشتراطات النظامية الحكومية وهي خطوة نوعية ننتظر نتائجها الأهم بعد ثلاثة أشهر وهي المهلة التي أعطاها الملك للأجهزة الحكومية لمراجعة أنظمتها، حيث أكد "حصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر."

هنا يأتي دور هيئة الخبراء المطبخ الفعلي لصياغة الأنظمة وهيئة حقوق الإنسان في متابعة الأمر ومعالجة الخلل في بعض الأنظمة المعمول بها في بعض المؤسسات الحكومية والتي خضعت في أوقات ماضية للعرف الاجتماعي أكثر من الشريعة ولا تتفق مع واقع المرأة السعودية اليوم، وكما قلت في مقال سابق نحن نعاني من اضطراب النظام في المشهد النسائي، مثلا الأم الحاضنة تستطيع استخراج جواز لأبنائها ولا يمكنها لنفسها!

الأمر السامي الآن يضع المسؤولية في ميدان المؤسسات الحكومية لإعادة النظر في واقع تعاملاتها النظامية مع المرأة، فبعض الممنوعات نتاج تعاميم صدرت من وزراء لمواجهة موقف ما في زمن مضى.. واستمر العمل به رغم عدم وجود المنع في مستند نظامي.. خاصة أن جميع الأنظمة في المملكة العربية السعودية لا بد أن تكون متسقة مع نظام الحكم الذي أكد مواطنة المرأة ومساواتها بأخيها الرجل وفق ثوابت الشريعة الإسلامية، ولا يوجد أي استثناء لها في مضمون نظام الحكم إلا ما حرمه الشرع.

الأمر السامي نوعي في مطالبته المؤسسات الحكومية نفض الغبار عن أنظمتها التي مر عليها عشرات السنوات بل إن بعضها يناقض واقع المرأة والتحولات الوطنية، وفي إيقافه للممارسات الاستثنائية التي يقوم بها بعض المسؤولين اجتهادا دون مسوغ نظامي بضرورة وجود ولي أمرها فيما يخص تعليمها وعملها أو علاجها حيث لا يوجد نص نظامي يمنع ومن يقوم بذلك فهو اجتهاد تعسفي لا يتفق مع النظام أو حقوق الإنسان.

أحلام امرأة سعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=34109

مرام مكاوي

في بيئة العمل بشكل عام، لا تزال المرأة في المقعد الخلفي، حتى عندما تسلم منصبا ما، فإنه يتم تصميمه بحيث يكون منزوع الصلاحيات، ولا بد أن يمر عبر قناة ذكورية

لست متأكدة بأنني كنت سأصبح كاتبة أكتب بانتظام في الشأن المحلي منذ ما يقارب خمس عشرة سنة، وأنا يومها طالبة على مقاعد الدراسة الجامعية، فيما لو كانت أحوال المرأة في بلادي مرضية أو متوافقة مع طموحاتي. فشعلة الكتابة في أحيان كثيرة تولد من رحم المعاناة، وهذه المعاناة ليست بالضرورة أن تكون شخصية، ولكنها معاناة تلامسها حولك وتدرك بأنك لست سوى قاب قوسين منها فيما لو تغيرت الظروف. ولو أحصيت عدد المقالات التي كتبتها في صحيفة «الوطن» فقط -عددها يزيد عن 400 مقالة- لوجدت بأن نصفها تقريبا يدور حول المرأة وقضاياها التي لا تنتهي عندنا. في السنوات الأخيرة حاولت ألا أكتب عن هذا الموضوع بقدر استطاعتي، فقد بات بالنسبة لي مكررا حد التشبع، والتكرار ممل جدا بالنسبة لي. لكنني أقر اليوم بأن هذا القرار ليس صائبا! فقد وجدت بأن مرده الأساسي ليس الملل، وإنما اليأس الذي لا يليق بأصحاب القضايا المصيرية، كما أنه لا يصح أن تتوقف عن التسويق لقضية أنت مؤمن بعدالتها حتى يتحقق ما تصبو إليه. فماذا يجب أن نكتب عن المرأة السعودية؟

لا شك أن ما صدر عن الأمر السامي مؤخرا من توجيهات لأجهزة الدولة في كيفية التعامل مع المرأة، وعدم اشتراط موافقة ولي الأمر المطلقة على كل قرار متعلق بها، يصب في اتجاه تعزيز مواطنة المرأة السعودية، وفي تمكينها من مباشرة أمور حياتها، وتحقيق طموحاتها بقدر أقل من التعقيدات. وفي واقع الأمر، فإن الدولة قد أصدرت في أوقات متفاوتة تعليمات جيدة تصب في الاتجاه نفسه، وتهدف إلى حماية المرأة من تعسف محتمل لبعض أولياء الأمور. إلا أن الكثير من الأجهزة الحكومية ومن شركات القطاع الخاص، كانت تختار جهلا أو تجاهلا أو توجسا أو عدم قناعة أن تتجاهل هذه التعليمات والقرارات، وتقوم باجتهادات إجرائية وقانونية تنسف هذه الجهود. أما الآن بعد أن أصدر راعي هذه البلاد وقائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله- توجيهاته السامية بهذا الخصوص، فلم يبق لأحد عذر. والجهة التي تختار أن تواصل التجاهل عليها أن تتعرض للتحقيق والعقوبة. فهل ما زال للمرأة السعودية مطالب بعد الآن؟

للأسف ما كدنا نفرح بالتوجيهات الجديدة حتى تداول المغردون في شبكات التواصل تصريحا منسوبا لمتحدث من هيئة حقوق الإنسان يوضح فيه بأن «ابتعاث المرأة وتصريح السفر واستخراج الجواز يُشترط لها موافقة ولي الأمر، وقيادة المرأة للسيارة موضوع خلافي وقرار مجتمعي». فإن صح ذلك، فهذا يعني أنه ما زال أمامنا الكثير والكثير لنناضل من أجله كنساء سعوديات. وأستغرب استمرار استخدام حجة المجتمع فيما يتعلق بموضوع قيادة المرأة للسيارة. فلو استمعنا للمجتمع إياه – خاصة في قضايا المرأة- لكنا لليوم بلا بطاقة هوية شخصية للإناث، وبلا مدارس نظامية للبنات، ودون جامعات حكومية للنساء، ومن غير مبتعثات ولا طبيبات ولا مهندسات ولا محاميات. باختصار لظلت المرأة متاعا يتصرف فيه ذكور العائلة فيزوجونها قاصرة لمن يرونه مناسبا لهم، دون أن يكون لها من الأمر شيء. المصلحة العامة للنساء المتضررات من الحظر هي من يجب أن تحسم هذا الموضوع الذي يكبل حياتنا اقتصاديا واجتماعيا من ناحية، ويسيء إلى سمعة ديننا، ويعرض بلادنا للأسف للتندر والسخرية والنقد اللاذع على صعيد عالمي. ولو كان ذلك النقد موجها لشيء من صميم ديننا وقيمنا وثوابتنا الوطنية، لدافعنا عنه بضراوة، رضي من رضي، وغضب من غضب، لكن كيف تدافع عن الأوضاع المائلة؟

وبعيدا عن السفر والقيادة والابتعاث وجواز السفر، ما زالت النساء حتى من تشغل مناصب مهمة موازية لمناصب الرجال، وتتمتع بتعليم عالٍ قد يفوق إخوتها الذكور تعاني من محدودية سلطاتها وصلاحيتها بدون سبب إلا لجنسها.

لنأخذ مثالا البنوك، يطلبون منا دائما أن نراجع الفرع النسائي، لكن ما أن تجلسي لدى الموظفة، وتطلبين طلبات مختلفة عن المعتاد (أي غير فتح حساب وسحب وإيداع)، أو تكون لديك مشكلة ما، ستجدينها ترفع السماعة على مديرها، حتى لو كانت هي نفسها مديرة الفرع، لتسأله وتستشيره وتأخذ إذنه. في صورة توضح للأعمى بأن موظفات البنوك هن في الغالب موظفات استقبال يقمن بأعمال سكرتارية وخدمية، لكن «القرار» المهم هناك.. خلف الجدار.

ولا تختلف الدوائر الحكومية عن ذلك كثيرا، نفس المشهد يتكرر، بل حتى في الجامعات، صروح المعرفة وديار العائدين من أميركا وأوروبا، نجد أنه – باستثناء الجامعات النسائية البحتة- فإن الرئيس رجل، والوكلاء والعمداء ورؤساء الأقسام والمراكز والبرامج كلهم رجال، مع استثناءات قليلة لا تُرى بالعين المجردة. ربما درس الدكتور وزميلته في نفس الجامعة الأميركية، وربما حصلا على الشهادة في السنة نفسها، لكنها ستكتشف فور العودة بأنه ينتمي للجهة التشريعية، فيما تسكن هي الجهة التنفيذية، وبالتالي ينعدم مبدأ تكافؤ الفرص، ليس في المناصب فقط، وإنما في البحث العلمي والتدريب وريادة الأعمال وغيرها. فليس مستغربا أن نجد في نفس الكلية عضو هيئة تدريس يشغل ثلاثة أو أربعة مناصب مختلفة، في حين لم تحصل هي، بغض النظر عن علمها أو كفاءتها أو أقدميتها أو قدراتها الإدارية، على منصب إداري واحد. وهذه المناصب لا تطلب لذاتها، ولكنها تفتح أبوابا أخرى للدخل المادي الإضافي، وللترقية وللتعاون خارج وداخل الجامعة. باختصار، في بيئة العمل بشكل عام، لا تزال المرأة في المقعد الخلفي، حتى عندما تسلم منصبا ما، فإنه يتم تصميمه بحيث يكون منزوع الصلاحيات، ولا بد أن يمر عبر قناة ذكورية.

فنعود للسؤال السابق: ما هي أحلام المرأة السعودية اليوم؟

التمكين الحقيقي الذي يعني مواطنه حقيقية، تتساوى فيها مع شقيقها الرجل في الحقوق والواجبات، إلا ما يستثنى – وذلك محدود جدا- من قبل الشرع الحنيف.

المرأة لا تهدف إلى الاستيلاء على وظائف الرجل أو على مناصبه، لأنها في الأصل لا ينبغي أن تكون تلقائيا لا له ولا حتى لها. ينبغي أن يكون المعيار هو الأفضلية والأهلية، ويصبح الجنس (النوع ذكر أو أنثى) أمرا ثانويا بل وهامشيا. في أوروبا وأميركا كنت أنسى أحيانا أنني امرأة، أي لا أفكر بذلك بشكل متعمد، بينما أعي ذلك جيدا كل صباح، حينما أنتظر بضجر رد سائقي على مكالمتي لتجهيز سيارتي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» يوافق على خمس دقائق فقط بين الأذان والإقامة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21754174

الرياض - سعاد الشمراني

طالب مجلس الشورى في قراره وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالعمل على دراسة تحديد الفارق الزمني بين الأذان والإقامة في المساجد القريبة من الأسواق والمجمعات التجارية بخمس دقائق، وهي توصية إضافية تقدم بها للمجلس العضو عطا السبيتي.

ويرى مقدم التوصية في مسوغاته أن المذهب الحنبلي أشار إلى أن المدة بين الأذان والإقامة بقدر الوضوء والصلاة ركعتين، إذ إنه لا تستحب الإطالة. وقال إن ابن عثيمين دعا إلى المبادرة للصلاة في أول وقتها، كما أشار إلى المدة بين الأذان والإقامة في الحرمين الشريفين القصيرة كما تشير توصيته. وبعد الموافقة من أعضاء المجلس على التوصية بعد الاستماع لهذه المسوغات رد رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ على هذه المبررات بأن ابن عثيمين دعا إلى المبادرة للصلاة أول وقتها في صلاة الفجر فقط، مشيراً للمتقدمين والمتأخرين في مذهب الحنابلة، داعياً مقدم التوصية إلى فتح التلفزيون والاستماع للأذان والإقامة في الحرمين لمعرفة الوقت بدقة، بأنه غير ما أشار إليه مقدم التوصية. في حين طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ34 التي عقدها أمس (الإثنين) برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ وزارة المالية بزيادة الاعتمادات المالية السنوية المخصصة لمكافآت الأئمة والخطباء والمؤذنين وخدم المساجد وأعمال الوزارة في المجال الدعوي في الداخل والخارج. وعلق اللواء علي التميمي بعد الموافقة على زيادة الاعتمادات أن يقوم المؤذن نفسه بتأدية الأذان، وألا يوكل ذلك للعمال الأجانب، إذ يكون أذانهم غير واضح بسبب لحنهم، مطالباً بعد التوصية بألا يوكلوا أعمالهم لغيرهم.

جاء ذلك بعد استماع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للعام المالي 1436/1437هـ التي تلاها رئيس اللجنة عبدالعزيز العيسى. وطالب المجلس في قراره وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بدراسة تفعيل الشراكة مع القطاع الثالث (الخيري) والقطاع الاستثماري لدعم مناشط الوزارة، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للوزارة بما ينسجم مع برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.

كما دعا المجلس وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية، إلى تحوير بعض الوظائف الشاغرة لديها، خصوصاً الوظائف الشاغرة في كادر التدريس وفق حاجة الوزارة، وتطوير البوابة الإلكترونية للوزارة وتفعيل التطبيقات الإلكترونية بما يمكنها من التفاعل مع كل ما يردها من آراء وملاحظات ومقترحات حيال المساجد.

وفي الوقت نفسه طالب المجلس الوزارة بحثّ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على الإسراع في إنجاز طباعة القرآن الكريم بطريقة «برايل» للمكفوفين، وهي توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى.

«العمل» تنهي قوائم الانتظار في «الإعانة المالية» بإدراج 1713 معوقاً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 شعبان 1438هـ - 2 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21627466

الرياض - الحياة
أدرجت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 1713 شخصاً من ذوي الإعاقة ممن هم في قوائم الانتظار في برنامج الإعانة المالية، وذلك بعد التأكد من انطباق شروط الاستحقاق عليهم.
وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف الصبحي، أن الصرف لمن تم إدراجه في البرنامج سيبدأ اعتباراً من شهر شعبان الجاري، مبيناً أن هذا العدد يمثّل جميع قوائم الانتظار للأشخاص ذوي الإعاقة ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق، بعد البدء بتطبيق شروط الاستحقاق بشكل آلي، وإيقاف الإعانة عن غير المستحقين. وأشار إلى أن المستفيدين من البرنامج تم إلحاقهم في البرنامج، بعد تحديث بياناتهم الشخصية، ورقم الحساب المصرفي لهم. وأكد أنه سيتم إشعار جميع المستفيدين الذين تم ضمهم للبرنامج برسالة نصية، تحوي إمكان تحققهم من حال حسابهم المصرفي (الآيبان)، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية على موقع الوزارة، مشيراً إلى أن الوزارة ماضية في إدراج جميع من يتقدم لها بطلب الإعانة المالية من الأشخاص ذوي الإعاقة.
إلى ذلك، أطلقت الوزارة المرحلة الأولى من مشروع الخدمات الإلكترونية لمستفيدي الضمان الاجتماعي. وأوضح المشرف العام على وكالة الضمان الاجتماعي الدكتور عبدالعزيز آل فريان، أن المشروع يهدف إلى «التيسير على مستحقي الضمان الاجتماعي، وتخفيف نسبة المراجعين للمكاتب، وذلك بتقديم خدمات وبرامج المستحقين عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.«
وتشمل المرحلة الأولى من مشروع الخدمات الإلكترونية: تقديم خدمة التسجيل في المعاش الضماني لفئة الأرملة منفردة، والأرملة مع أولادها، والمطلقة منفردة، والمطلقة مع أولادها، ومن بلغ سن الشيخوخة. وشدد آل فريان على ضرورة أن تنطبق على المستفيد إحدى الفئات المستهدفة، وشروط الاستحقاق للمعاش الضماني، لافتاً إلى أن المستفيد من هذه الخدمة يتعين عليه بعد دخوله على البوابة الإلكترونية للوزارة تعبئة بيانات الطلب الخاصة ببيانات العائل والدخل والأسرة، وبيانات الحساب المصرفي، إضافة إلى إرفاق الأوراق المطلوبة وبياناتها، على أن يقوم المستفيد بتقديم الطلب ومتابعته من قائمة »طلباتي»، حتى يتم درسه، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب في شأنه.

رؤساء «نزاهة» في الخليج يناقشون مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21754172

الرياض - الحياة
ناقش رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدداً من المواضيع المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون، من بينها نظام »القانون» الاسترشادي لحماية المال العام لدول المجلس، والمبادئ الاسترشادية لرفع الكفاءة وتحسين الأداء بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة

ومكافحة الفساد، وتوصيات ورشة العمل الخليجية حول التجارب الدولية في قياس الشفافية والنزاهة وتأثيرها في السياسات العامة لمكافحة الفساد.
جاء ذلك خلال الاجتماع الرابع الذي عُقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض أمس (الاثنين)، برئاسة مملكة البحرين، وحضور رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن.
كما تناول الاجتماع مرئيات ومقترحات الأجهزة المسؤولة، وجائزة التميز للموظف المثالي، ومدونة السلوك الوظيفي الاسترشادية، ودراسة جدوى إيجاد مؤشر خليجي لمدركات الفساد، وزيارة ممثلي الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس لمركز حكم القانون ومكافحة الفساد والمركز الدولي للأمن الرياضي في قطر، والآليات التنفيذية لتنظيم الفعاليات التوعوية التي تقام تزامناً مع اليوم الدولي لمكافحة الفساد، ومشاركة الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس في المحافل الإقليمية والدولية.

الحياة AL HAYAT

مجلس الوزراء يقر نقل موظفي "الكهرباء والمياه" الملغاة إلى وزارتي الطاقة والبيئة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21747571

جدة - الحياة
أصدر مجلس الوزراء اليوم (الإثنين) عدداً من القرارات من ضمنها نقل وكالة الوزارة لشؤون الكهرباء وموظفيها من وزارة المياه والكهرباء الملغاة إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ونقل وكالة الوزارة لشؤون المياه وإدارة الصرف الصحي وموظفيها من وزارة المياه والكهرباء إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.
وأصدر مجلس الوزراء الذي عقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في قصر السلام في جدة بعد ظهر اليوم أيضاً، عدداً من القرارات من بينها نقل الموظفين والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 178 وظيفة إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام عواد العواد، في بيانه لـ «وكالة الأنباء السعودية» (واس) عقب الجلسة، أن المجلس استمع إلى جملة من التقارير عن مستجدات الأوضاع على الساحات العربية والإقليمية والدولية، مجدداً المواقف الثابتة للمملكة تجاه مختلف الأحداث، وأعرب عن التهنئة لإيمانويل ماكرون بمناسبة انتخابه رئيساً لفرنسا.
وبيّن أن مجلس الوزراء قدر ما توليه المملكة من رعاية وعناية بالمسابقات القرآنية على المستويين المحلي والدولي، ورصد الجوائز والمكافآت المالية والمعنوية للفائزين والمشاركين بها، مشيراً إلى مسابقة الأمير سلطان بن عبدالعزيز السنوية لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية في جاكرتا، ومسابقة الأمير نايف لحفظ القرآن الكريم لمنسوبي القطاعات الأمنية، اللتين اختُتمت أعمالهما الأسبوع الماضي.
وتطرق مجلس الوزراء إلى افتتاح الدورة الـ 12 لمؤتمر «يورو موني السعودية 2017»، منوهاً بالموضوعات الاستراتيجية المهمة التي اشتمل عليها المؤتمر والمتعلقة بالمشروعات المنسجمة مع رؤية المملكة 2030 والآفاق الاقتصادية للعام 2017، معبراً عن الاعتزاز بمتانة المركز المالي للمملكة في ظل ارتفاع حجم الاحتياطات المالية، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر الماضية، إذ يمثل حوالى 50 في المئة من اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.
وأفاد العواد أن المجلس اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:
أولاً :وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب السويدي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية السعودية ووزارة الخارجية السويدية، والتوقيع عليه.

ثانياً :قرر المجلس الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان السعودية ووزارة الإسكان المصرية، الموقع عليها في القاهرة في 1/7/1437هجري. وأعد مرسوم ملكي بذلك.
ثالثاً: أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات من بينها:
أولاً -تنقل وكالة الوزارة لشؤون الكهرباء ووثائقها وممتلكاتها من وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.
ثانياً -تنقل كل من: وكالة الوزارة لشؤون المياه، وإدارة الصرف الصحي ووثائقها وممتلكاتها، ومديريات المياه في المناطق ذات الموازنات المستقلة، ومديريات المياه المدمجة ضمن موازنة وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) والإدارات المساندة بوثائقها وممتلكاتها، إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.
ثالثاً -تنقل مقرات مديريات المياه في المناطق ذات الموازنات المستقلة ومديريات المياه المدمجة ضمن موازنة وزارة المياه والكهرباء (الملغاة) إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.
رابعاً- ينقل إلى وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الموظفون والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 178 وظيفة.
خامساً- ينقل إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة الموظفون والوظائف «الشاغرة والمشغولة» وعددها 9993 وظيفة.
رابعاً :يقوم وزير المال بإصدار الترخيص اللازم لـ «بنك الخليج الدولي السعودية»، تحت التأسيس، وفقاً للمادة (الثالثة) من نظام مراقبة البنوك.
خامساً: وافق مجلس الوزراء على ترقيات وتعيين بالمرتبتين الـ 15 والـ 14 ووظيفة (سفير).
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العدل عن أعمال مكاتب المصالحة، والتقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

فيصل بن بندر يشدد على ضرورة توفير أماكن مناسبة للشباب

أمير الرياض يترأس جلسة مجلس المنطقة ويدعو لتلبية احتياجات المواطن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592523

الرياض - متعب أبو ظهير
ترأس صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس مجلس المنطقة أمس، جلسة المجلس الأولى لدورته الثالثة لعام 1437-1438هـ في مكتب سموه بقصر الحكم، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض نائب رئيس مجلس المنطقة.
ونوه سموه في كلمته التي افتتح بها الاجتماع بما تنعم به هذه البلاد من أمن وأمان ورغد عيش تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، وسمو ولي عهده، وسمو ولي ولي العهد.
كما رحب سموه بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز، وقدم لسموه التهاني بمناسبة تعيينه نائباً لأمير منطقة الرياض متمنياً له التوفيق، كما رحب سموه بوكيل إمارة منطقة الرياض د. ناصر الداود، وهنأه بمناسبة تكليفه وكيلاً لإمارة منطقة الرياض وتمنى له التوفيق.
من جانبه، بين أمين عام مجلس المنطقة م. خالد الربيعة، في تصريح صحفي عقب الاجتماع، بأنه جرى استعراض مشروعات وزارة الإسكان التي يتم تنفيذها بالمنطقة، والإستراتيجية المستقبلية للوزارة في المنطقة، في إطار ما يقوم به

مجلس المنطقة من متابعة تقديم الخدمات لسكان المنطقة، مبيناً أن العرض حظي بإشادة سموه بهذه المشروعات التي ستسهم بإذن الله بدفع عملية التنمية التي تشهدها المنطقة وتحقق تطلعات المواطنين.
الإسكان: عشرة مشروعات تحت التنفيذ.. والرياض نالت ستة آلاف قرض عقاري
محطات الوقود: 132 محطة تديرها شركات مؤهلة.. وتشجيع الاستثمار على الطرق السريعة
وأشار الربيعة إلى أنه تم تقديم عرضاً مرئياً عن محطات الوقود على الطرق السريعة، وأطلع المجلس على ما تم التوصل إليه بشأن تطوير وتحسين محطات الوقود على الطرق السريعة وسبل معالجة وضعها الحالي.
ولفت أمين مجلس منطقة الرياض إلى أنه تم تقديم عرضاً مرئياً عن الساحات البلدية بمنطقة الرياض، تم خلاله الإطلاع على مشروعات الساحات البلدية وطرق الاستفادة منها لمصلحة المواطن والمقيم وتوجهات الأمانة المستقبلية حيالها، مؤكداً أن سمو أمير منطقة الرياض رئيس مجلس المنطقة شدد على ضرورة الاهتمام والعناية بتوفير أماكن مناسبة ومهيأة للشباب.
ومن ثم، تم تقديم عرضاً مختصراً عن البرنامج التوعوي "بيئتي مسؤوليتي"، والذي جرى خلاله الاطلاع عن ما تم عرضه في المخيم البيئي الذي تم تنفيذه في روضة الخفس الجنوبية خلال الفترة من 9-1438/7/13هـ، بهدف المحافظة على البيئة والتشجيع على الزراعة.
بعد ذلك، قام المجلس بمناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله والمشتملة على تقارير اللجان الدائمة المتعلقة بالارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والمرافق الخدمية والثقافية وغيرها من المواضيع الأخرى، وقد أُتخِذَ بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة.
وفي نهاية الاجتماع، شكر سموه الكريم أعضاء المجلس على ما يقدمونه من جهود في سبيل تحقيق تطلعات القيادة وتلبية احتياجات المواطن.
الإسكان
فيما قدمت وزارة الإسكان خلال الاجتماع نبذة عن إستراتيجيتها ومشروعاتها بمنطقة الرياض، وكشف مدير عام فرع وزارة الإسكان بمنطقة الرياض م. محمد الميموني، عن وجود عشرة مشروعات تحت التنفيذ، تمثلت إسكان مطار الرياض والخرج (بنية نحتية)، وإسكان الدوادمي، وشقراء، والعيينة، ورماح، والزلفي، وثادق، والمجمعة (مبان سكنية وبنية تحتية)، وإسكان الأفلاج (مبان سكنية(، بتكلفة إجمالية 3.133 مليار ريال. وبين خلال العرض أن إجمالي مشروعات التطوير التي تنفذها الوزارة من الفلل والأراضي المطورة بلغت 13.171 مشروعاً، نصيب مدينة الرياض منها 1791 مشروعاً، فيما حازت محافظة الخرج على النصيب الأكبر بـ 4130 مشروعاً.
وعن القروض المقدمة من الصندوق العقاري، بين التقرير أن إجمالي قروض سكان منطقة الرياض في الدفعات الثلاث السابقة بلغ 6039 قرضاً عقارياً، مبيناً أن عدد المنتجات التي تم توزيعها في حملة سكني 2017م تجاوزت 11 ألف منتج.
محطات الوقود
واطلع سمو أمير منطقة الرياض خلال الاجتماع على برنامج تحسين محطات الوقود، والذي بين أن عدد المحطات التي تدار من قبل الشركات المؤهلة بلغت 132محطة تديرها عشر شركات.
فيما استعرض وكيل أمانة منطقة الرياض لشؤون بلديات المنطقة م. صالح المخضوب، الوضع الراهن للمحطات، والذي كشف إحصائية أعداد محطات الوقود على الطرق السريعة، حيث بلغت محطات الوقود على طريق الرياض وادي الدواسر 156 محطة وقود، يليها طريق الرياض مكة المكرمة بـ 80 محطة وقود، فيما بلغ عدد محطات الوقود على طريق الرياض القصيم ثماني محطات فقط، وكذلك طريق الرياض الدمام بست محطات وقود.
واستعرض البرنامج مسار تحسين برنامج محطات الوقود في مرحلته الأولى وتعديل اللائحة لدعم البرنامج وتشجيع الشركات لدخول هذا المجال، ومنها عدم اشتراط إقامة المحطات على التقاطعات العلوية، والسماح بالمحطات المتقابلة، وأن يكون إقامة موتيلات على الطرق الإقليمية اختياريا للمسافات التي تقل عن 150كم بين كل موتيل وآخر، وكذلك الموافقة على وضع معايير أولية لإغلاق المحطات على الطرق الإقليمية تغلق بموجبه المحطات التي لا تدار من قبل الشركات المؤهلة لمسافة 40 كم.
تقرير الساحات البلدية
فيما شاهد الأمير فيصل بن بندر وسمو نائبه وأعضاء مجلس منطقة الرياض عرضاً مرئياً عن الساحات البلدية قدمه مدير عام الحدائق وعمارة البيئة بأمانة منطقة الرياض م. إبراهيم الهويمل، كشف خلاله أن عدد الساحات البلدية المنفذة حالياً بلغ 60 ساحة منفذة، وكذلك خمس ساحات في مرحلة التنفيذ، وهي ساحات الجزيرة حيث أنجز 70% منها، وساحة

الفيحاء التي أنجز 57% منها، وكذلك ساحة الملقا التي وصلت نسبة إنجازها 35%، بالإضافة إلى ساحة الوادي التي أنجز منها 50%، وساحة المعيزيلة التي أنجز 05% منها.

برنامج بيئتي مسؤوليتي

واستعرض مجلس منطقة الرياض برنامج بيئتي مسؤوليتي قدمه مدير عام الإدارة العامة للزراعة بمنطقة الرياض د. ماجد الفراج، استعرض فيه ما قام به من حملات تمثلت في المخيم البيئي، وحملة النظافة، وحملة التوعية، وحملة التشجير.

«الصحة»: 165 خطأ طبيا خلال أسبوع.. والوفيات وفقدان أعضاء 11%

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523086

كشفت وزارة الصحة عبر موقعها الرسمي أنه خلال أسبوع واحد تلقت أكثر من 165 بلاغا عن خطأ طبي، وأشارت في تقريرها الأسبوعي أن نسبة الوفيات أو فقد عضو بلغت 11%، فيما بلغت نسبة الضرر المحدود في الأخطاء الطبية 42%، و47%من الاخطاء الطبية لم تؤد إلى عواقب سلبية. وأوضحت وزارة الصحة في تقريرها الأسبوعي، أن عدد بلاغات الأخطاء الطبية بلغت 165 بلاغا، احتلت الرياض المقدمة بـ44 خطأ طبيا، تلتها جدة بـ15 خطأ طبيا، ثم المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة كل منهما 14 خطأ طبيا ثم مكة المكرمة بـ11 خطأ وعسير والقصيم كل منهما 9 أخطاء طبية، ثم جازان بـ7 أخطاء طبية، والطائف والأحساء كل منهما 6 أخطاء، وحفر الباطن والباحه كل منهما 5 أخطاء، ومستشفى الأمير محمد، وحائل، وتبوك، كانت 3 أخطاء لكل منهما.

أما نجران ومدينة الملك فهد الطبية ومدينة الملك سعود الطبية والحدود الشمالية والجوف فخطأين لكل منهما، فيما احتلت أخيرا بيشة بأقل الأخطاء طبيا تمثلت في بخطأ طبي واحد.

وأشارت إلى أن الأخطاء الطبية في القطاع الخاص على مستوى المملكة بلغت 15 خطأ طبيا.

فيما بلغت الأخطاء الطبية في المستشفيات الحكومية خلال أسبوع 42 خطأ، حيث احتل المقدمة مستشفى النساء والولادة والأطفال بالمدينة بـ3 أخطاء.

وتساوت مثيلاتها في كل من مستشفى الأمير محمد بن عبدالعزيز ومستشفى الولادة والأطفال بالقصيم ومستشفى الملك فيصل بالطائف ب 3 أخطاء.

فيما تساوت بقية المستشفيات في الأخطاء الطبية، حيث حصل كل من مستشفى الرس العام بالقصيم ومستشفى الملك فهد بجدة ومستشفى صبياء العام جازان ومستشفى الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ومدينة الملك فهد الطبية ومستشفى بريدة المركزي ومدينة الملك سعود الطبية ومستشفى المانع بالخبر ومستشفى النور التخصصي بمكة المكرمة ومجمع الملك عبد الله جدة ومستشفى الدمام المركزي ومستشفى الولادة والاطفال بالاحساء ومستشفى الأيمان العام ومستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة ومستشفى الملك فيصل بمكة المكرمة بخطأين طبيين.

تأهيل 4683 سعوديا وسعودية في برنامج «أتقن»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/523082

أنهت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تأهيل (4683) سعوديًا وسعودية في ختام المرحلة الأولى من برنامج التدريب المجتمعي «أُتقن» المُنفذ في الكليات والمعاهد التقنية بمختلف مناطق المملكة.
وأوضحت المؤسسة أن البرنامج أتم مرحلته الأولى في ختام الأسبوع الثالث في مجالات تقنية نوعية للرجال والنساء، حيث بلغ عدد المتدربين في تخصص مبادئ الكهرباء والتمديدات المنزلية (1562) متدربًا، وبلغ عدد المتدربين في تخصص مبادئ صيانة السيارات (1158) متدربًا، و(505) متدربين في مبادئ التبريد والتكييف، بالإضافة إلى (13) متدربًا في مبادئ صيانة التمديدات الصحية، أما بالنسبة للنساء فقد بلغ عدد متدربات تخصص مبادئ صيانة أجهزة الحاسب الآلي والدعم الفني (763) متدربة، وبلغ عدد المتدربات في تخصص مبادئ التجميل وتصفيف الشعر (682) متدربة، وتمّ منح جميع المتدربين والمتدربات شهادات معتمدة من المؤسسة. وكانت المؤسسة قد بدأت في استقبال طلبات التسجيل بدورات المرحلة الأولى من برنامج «أتقن» منذ مطلع شهر رجب الماضي من خلال موقعها الإلكتروني، شمل البرنامج عدة تخصصات رجالية ونسائية روعي في اختيارها رغبات أفراد المجتمع، ومدى أهميتها في حياتهم اليومية؛ لتمكينهم من امتلاك مبادئ المهن التي سيتم التدريب عليها؛ لأداء بعض الأعمال الأساسية في تلك المهن، وذلك بمعدل (16) ساعة تدريبية لمدة أربعة أيام، وذلك خلال الفترة المسائية للتسهيل على المواطنين والمواطنات للحصول على الدورات التي يرغبون فيها.

70 % من وفيات الحوادث بسبب تأخر الإسعاف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=302937&CategoryID=5

»الرياض: سليمان العنزي 2017-05-09 12:41 AM
كشفت هيئة الهلال الأحمر السعودي عن نتائج دراسات أثبتت أن 70% من الوفيات، كان بالإمكان إنقاذها، لو تدخلت الفرق الإسعافية خلال 30 دقيقة من وقوع الحادث، فيما بلغت الحالات الإسعافية التي باشرتها فرق الهيئة أكثر من نصف مليون حالة. وأكدت الهيئة أن القيادة الرشيدة حثت جميع القطاعات الحكومية والخاصة على أهمية التعاون مع الهلال الأحمر.
كشفت هيئة الهلال الأحمر السعودي عن نتائج دراسات أثبتت أن 70% من الوفيات، كان بالإمكان إنقاذها، لو تدخلت الفرق الإسعافية خلال 30 دقيقة من وقوع الحادث. وأكدت الهيئة في سياق تقرير إحصائي حديث بمناسبة مرور 85 عاما على تأسيسها، وذلك على هامش فعاليات «اليوم العالمي للهلال الأحمر» أمس، أن القيادة الرشيدة حثت جميع القطاعات الحكومية والخاصة على أهمية التعاون مع الهلال الأحمر السعودي في تسهيل مهام عمله، والتي ستكون- بعد الله- السبب في تقليل نسبة الوفيات. وأشارت إلى أن الدراسات أثبتت زيادة في الخدمات الإسعافية التي يقدمها الهلال الأحمر، حيث بلغت الحالات الإسعافية التي باشرتها فرق الهيئة أكثر من نصف مليون حالة إسعافية.

إعاقة الفرق الإسعافية
أكد رئيس الهيئة الدكتور محمد بن عبدالله القاسم، أن التجمهر أثناء أداء الفرق الإسعافية واجبها الإنساني في مباشرة الحوادث والحالات المرضية الطارئة، يعوق وصول فرق الهلال الأحمر في الوقت المناسب، مشددا على أن هذه التصرفات الفردية لا تمثل المجتمع، وأن من شأنها أن تؤدي لخسارة روح أو تفاقم إصابة بشكل أكبر بسبب تأخر الفرقة الإسعافية.
تطور العمل الإسعافي
أشار القاسم إلى أن العمل الإسعافي في المملكة شهد تطورا كبيرا ومتسارعا خلال الفترة الماضية، بفضل الدعم اللا محدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين. وقال إن اليوم العالمي للهلال الأحمر يبقى ضمن أهداف الهيئة التوعوية من خلال الاحتفاء به واستثماره بالطريقة الإيجابية بإقامة المحاضرات والندوات والمعارض لتسليط الضوء على العمل الإسعافي والإنساني، وتعريف المجتمع بالأعمال والخدمات التي تقدمها الهيئة، والمخاطر التي من شأنها إعاقة العمل الميداني من قبل المتجمهرين.
جاء ذلك خلال المحاضرة التي رعاها القاسم بعنوان (التعريف باليوم العالمي للهلال الأحمر)، وذلك في قاعة الملك سلمان بن عبدالعزيز بالمركز الرئيسي للهيئة. ونوه القاسم بالعمل التطوعي في الهيئة الذي يعتمد على تقديم الخدمات الإنسانية من قبل أفراد في المجتمع كل حسب تخصصه، وتقديمها في مواسم الحج والعمرة والحرمين الشريفين والمناسبات الرياضية، إضافة للمهرجانات والمناسبات.
خدمات إنسانية وإغاثية
ألقى الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح السحيباني كلمة، أثنى خلالها على عمل الهلال الأحمر السعودي سواء ما يقدمه من خدمات إسعافية أو إنسانية، إضافة إلى أعمال المملكة الإغاثية عن طريق الهلال الأحمر السعودي ومركز الملك سلمان للإغاثة.
بعد ذلك، ألقى المستشار القانوني للمنظمة العربية معز الهذلي محاضرة بعنوان (التعريف باليوم العالمي)، تحدث خلالها عن أهمية هذا اليوم والنشاطات التي تقام خلاله سواء للأهلة أو الجمهور.

"الصحة" توضح: التقرير المتداول للأخطاء الطبية مجرد "بلاغات" وليس أخطاء مؤكدة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
https://sabq.org

كشفت وزارة الصحة حقيقة التقرير المتداول عن الأخطاء الطبية مؤكدة أنه مجرد تقرير عن البلاغات المقدمة وليس أخطاء طبية مؤكدة.
وقالت الوزارة في توضيحها : "إن تقديم البلاغات عن طريق الاتصال على الرقم 937 هو حق مكفول للمريض والمستفيد من الخدمة، وما تم تداوله في التقرير المتداول عن بلاغات لأخطاء طبية هو في الواقع ما تم الإبلاغ عنه من قبل المرضى وذويهم وليس كما وصفه بعض المتداولين بأنه تقرير بالأخطاء الطبية المؤكدة. إن هذه البلاغات خاضعة للتدقيق والمراجعة وما يتم التأكد منه تقوم الوزارة بأخذ الخطوات النظامية اللازمة تجاهه، إلا أن كثيرا من البلاغات تكون مضاعفات أو مخاطر للعمليات وهي متوقعة ومفصح عنها في نموذج الموافقة، وفي هذه الحالة يتم التأكد من سلامة الإجراءات وأن ما حصل للمريض هو في حدود تلك المضاعفات والمخاطر المتوقعة .
إن التوقيع على إجراء العملية مع توضيح نسبة النجاح وذكر المضاعفات الطبية المتوقعة أمر أساسي ومعمول به في كل دول العالم وهذا ما قد يراه بعض المرضى أو ذووهم خطأ طبيا ويتم الإبلاغ عنه، وهذا حق مشروع لهم حيث تقوم الوزارة والجهات المختصة بالتحقيق فيها سواء تلك التي في القطاع الخاص أو الحكومي وتنتهي نسبة منها إلى أنها

أخطاء طبية ونسبة أخرى تكون مضاعفات طبية متوقعة كان يعتقد المريض أو ذووه أنها خطأ طبي وتكون في حدود ما تم الإفصاح عنه في نموذج الموافقة .
وهناك إجراء آخر تقوم به الوزارة بخلاف البلاغات وهو دور إشرافي عن طريق إدارات الجودة في المستشفيات التي تقوم بحصر الأخطاء الطبية في المستشفيات بسبب عدم اتباع الإجراءات الطبية من قبل الطاقم الطبي أو التمريضي ويتم الرفع بها إلى ديوان الوزارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .
وأكدت الصحة أن ما تم تداوله هو معلومات البلاغات والتي لا تعكس بالضرورة كون البلاغ بالفعل خطأ طبيا أم لا، كما هو واقع البلاغات في الجهات الرقابية الأخرى وأن مسؤولية الوزارة هي التحقق من تلك البلاغات واتخاذ الإجراءات النظامية فيما يثبت منها وتؤكد الوزارة التزامها بالشفافية أمام الرأي العام ومستمرة في نشر مؤشرات الأداء للخدمة بشكل أسبوعي.

الرياض
www.Alriyadh.com

طب الأسرة.. درهم وقاية يوفر علينا مليارات العلاج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.alriyadh.com/1592371

د. حمد المانع

"درهم وقاية خير من قنطار علاج" مقولة شهيرة نعتقد أحياناً أن المعني بها الأفراد، لكن الواقع أن خيرها يكون أعم وأشمل، لذا منذ الأيام الأولى لتوليّ العمل في وزارة الصحة لم يغب عني هاجس تفعيل برامج طب الأسرة في بلادنا؛ فقد كنت، ومازلت بالطبع، أرى أنه خط الدفاع الأول، ودرهم الوقاية الذي سيجنبنا المليارات من الدراهم التي يمكن أن ننفقها في العلاج. ولقد قطعت شوطاً كبيراً طوافاً حول الأرض في رحلة بحث دؤوب بحثاً عن أفضل التجارب العالمية في مجال الرعاية الصحية الأولية لجلبها إلى بلادنا .وسأكتفي هذه المرة بأن تطلعوا على التجربة الكندية في الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة، لتعرفوا قدر هذا الكنز الطبي الكبير وما يمكن أن يوفره على الشعوب من متاعب، وعلى الأوطان من نفقات وثروات مهدرة.
يقول أ. د. نبيل القرشي، استشاري وأستاذ طب الأسرة، مؤسس رئيس الجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع سابقا، مؤسس ورئيس المنظمة العالمية لأطباء الأسرة بمنطقة الإيمرو، عن رحلته إلى بريطانيا ضمن بروتوكول تعاون طبي بين الهيئة الملكية بينبع وكلية الطب بجامعة لندن أونتاريو قصتين، في مقام درسين، مع استشاري العيون البروفسور "روبرت ماكمارتري."
يروي د. روبرت قائلاً: "في نهاية الثمانينيات اتخذ قرارا بالبدء في توزيع السكان على أطباء الأسرة، على أن تلتزم الدولة بدفع قيمة العلاج لجميع الخدمات المقدمة للناس من خلال طبيب الأسرة وفق سلة خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية تطويرية صممت لضمان حصول المواطن الكندي على أرقى خدمة صحية تؤدي إلى سعادته والارتقاء به وبمجتمعه. وفعلا طبق النظام ليكون عام 2000هو اكتمال المشروع وتغطية السكان لطبيب الأسرة بنسبة 100."%
يقول د. روبرت ماكمارتري: "بعد تطبيق نظام توزيع السكان على أطباء الأسرة، واستمرارية الرعاية من طبيب محدد يختاره المريض بنفسه لاحظنا ظاهرة غريبة، وهي أن المواعيد التي كانت تستغرق شهوراً أصبحت تستغرق يوماً أو يومين، ولاحظنا انخفاض استخدام الأسِرّة؛ نظرا لانخفاض عدد المرضى الذين يزورون المستشفى. هذا الحدث أزعج أطباء المستشفيات بكندا آنذاك في بداية التسعينيات، واتهموا أطباء الأسرة بأنهم يحجبون المرضى ولا يحولون للمستشفيات إلا قليلاً منهم؛ حتى يستفيدوا مالياً، ما أغضب أطباء الأسرة؛ لهذا القدح في شرفهم المهني، فقررت وزارة الصحة تشكيل مجموعات من الأطباء والباحثين لدراسة سبب انخفاض تحويل المرضي، وبرأت نتائج التقييم والتحقيق أطباء الأسرة، بل أثبتت براعتهم في رعاية الناس المرتبطين بهم، وكتب الإعلام يشيد بدور وزارة الصحة في اكتشاف كنز جديد ومصدر مهم للارتقاء بالرعاية الصحية الكندية وهو طبيب الأسرة. وبسبب نظام طب الأسرة في كندا وبعد

خروج تقرير لجنة التقييم الذي بين أهمية الرعاية الصحية الأولية بقيادة طبيب الأسرة والفريق المتكامل من عدة تخصصات، قررت وزارة الصحة الاستغناء عن ثلث أسِرّة المستشفيات؛ لأن نصفها كان فارغاً؛ لعدم وجود مرضي يحتاجون إلى تنويم، وقررت وزارة الصحة أن تنفق الفائض من ميزانيتها على تطوير طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية، ثم حدثت مفاجأة أخرى في السنوات التالية بعدما استمرت أسِرّة المستشفيات في الانخفاض؛ ما أدى إلى أن تقوم وزارة الصحة بإغلاق بعض المستشفيات الحكومية تماماً، أو تحويلها إلى مراكز تخصصية، وأيضا إنفاق الفائض على تطوير الرعاية الصحية الأولية والوقاية وطب الأسرة. هذا كله نتيجة لانخفاض نسبة الأمراض بعد الارتقاء بالصحة والاكتشاف المبكر وثقة الناس بطبيبهم الخاص طبيب الأسرة، وأصبحت كندا من أفضل دول العالم في الرعاية الصحية نتيجة تبنيها لمشروع طبيب لكل أسرة."

إلى هنا انتهت القصة كما سردها د. روبرت ماكمارتري للأستاذ الدكتور نبيل القرشي، والدرس المستفاد الكبير منها لا يحتاج إلى توضيح، بقدر ما يحتاج منا انخراط الإخوة في وزارة الصحة، وثقتنا كبيرة بحرصهم وكفاءتهم، في استكمال الطريق الذي بدأناه إلى ارتياد آفاق طب الأسرة والرعاية الأولية؛ وإدراجه ضمن استراتيجية وطنية، فهذا من شأنه أن يجنبنا هذا الركض وراء تقديم الخدمة الطبية، ومضاعفة السعات السريرية للمستشفيات، والأولى أن نذهب إلى أصل الداء، ونقطع عليه الطريق قبل أن يستفحل.

افتحوا أبوابكم للموظفين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م
http://www.al-madina.com/article/522971

فالح الصغير

تطوير الموارد البشرية في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الحكومي ضروري لتأتي حسب ما جاء بحديث الأمير محمد بن سلمان ووفق برامج الرؤية 2020 ، 2025 ، 2030 التي تنفذ بشكل احترافي وعالٍ جداً ، ولا مجال للتأخير كما أكد سموه ، يتضح من ذلك الاهتمام بتطوير الموارد البشرية في قطاعات أجهزة حكومية لرفع مستوى أدائها وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين ، المراجع لاحظ مؤخراً التطور في مستوى أداء بعض الجهات الحكومية والخدمة المقدمة، مثل ما تقوم به وزارة الداخلية من عمل متطور وفر على المراجعين الوقت والمال والجهد في تنفيذ الخدمات ، وبرنامج « أبشر « خير دليل،فكثير من المعاملات تتم من خلاله بيسر وسهولة ،لم يعد الحصول على جواز السفر وتجديده أو إنهاء اجراءات الاقامة ورخص القيادة والاستمارة وغيرها طابوراً طويلاً وانتظاراً لأيام ، المؤشرات تدل على تطورات قادمة في مجالات متعددة.

•بعض القطاعات الحكومية الأخرى لازال مسؤولوها يجتهدون لتنفيذ الخطط والبرامج الهادفة الى رفع أداء موظفيها لكن لم يلاحظ أي تطور سواء على مستوى الموظفين أو الخدمة إن كانت جهة تخدم المراجعين ولها تعامل مباشر معهم . الوزير المسؤول عن الوزارة بمختلف أقسامها لابد أن تكون لديه الرغبة لدفع عملية التطوير من كافة النواحي، لكن ما يغفله بعضهم أن التطوير يبدأ بالمسؤولين في وزارته، فقبل بداية أي مسؤول بتنفيذ مشروع التطوير لابد له أن يطور عدداً من المسئولين والموظفين الذين ربما يخذلونه بشكل أو بآخر، حيث لا يعلم أن بعض مدراء الإدارات الحكومية يعمل على نمط قديم يعتمد على البيروقراطية والروتين الذي يقتل طموح من هم تحت مسئوليته.

•لعل الوزير يعلم أن بعض المدراء يمارسون أسلوباً روتينياً متعباً يصل الى الحرمان من التدريب والعلاوات وأحياناً ظلمهم في الترقيات، كثير من الموظفين يتردد في إيصال صوته للوزير خوفاً من قرارات قد تؤثر على مستقبلهم الوظيفي ، فبعض المدراء يهددون موظفيهم بالنقل التأديبي لمناطق بعيدة إذا تجرأ وحاول أن يوصل صوته للمسؤول.

•لقاء الوزير بموظفيه بين وقت وآخر مفيد لكل الأطراف من أجل تطوير العمل بشرط أن يكون اللقاء بشفافية ووضوح بعيداً عن المجاملات والخروج بلا نتيجة، افتحوا قلوبكم وأبوابكم للموظفين بالوزارة صغيرها وكبيرها هم سر النجاح وليس فقط الوكلاء والمساعدين والمستشارين الذين يستشارون.

يقظة:

•رامج الرؤية تنقسم الى ثلاث دفعات ، دفعة إلى 2020، ودفعة إلى 2025، ودفعة إلى 2030 ، هذه برامج تنفيذية ، بأهداف واضحة وبطريقة واضحة ، لتحقيق الرؤية، وما أطلق يوم الأحد الماضي هو بقية برامج الرؤية الى 2020 ، بحيث نتفرغ بقية عام 2017م ، وفي الأعوام - 2018-2019- 2020- لتحقيق هذه البرامج.

سبق أن أُطلق برنامجان (برنامج التحول الوطني) و(برنامج التوازن المالي 2020) لأننا نسابق الزمن، لا نريد أن نتأخر، وفي نفس الوقت نريد أن نعمل بشكل احترافي وعالٍ جداً ، وكان القرار المتخذ أن أي برنامج جاهز للإطلاق يطلق مباشرة والبقية تأتي تباعاً .

كاريكاتير

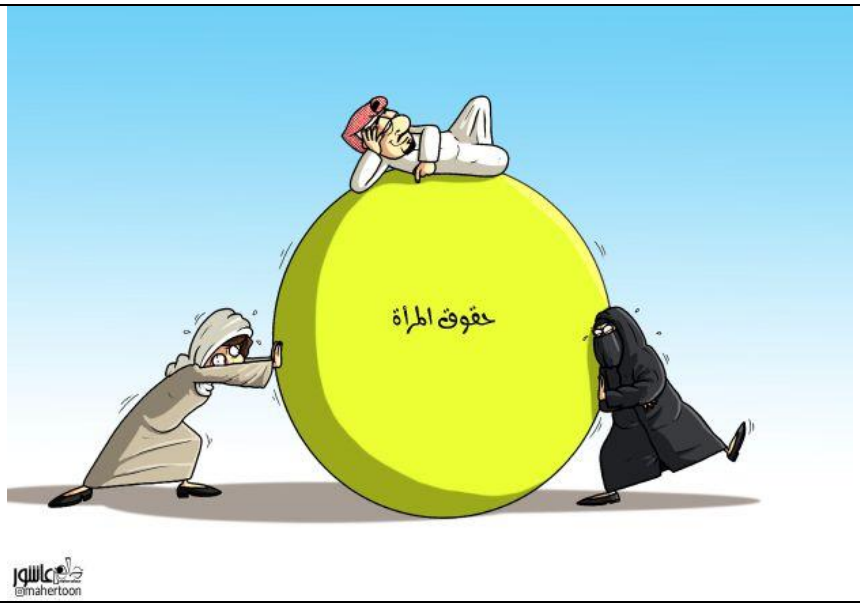

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/21755482

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 شعبان 1438هـ - 9 مايو 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7854